

Distr.: General
29 March 2004
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧
(١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة والطالبان وما يرتبط
بهما من أفراد وكيانات

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طياً عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في
٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وعلى الأخص الفقرة ٢٢ منه، التقرير القطري للحكومة
الانتقالية لأفغانستان المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)
بشأن تنظيم القاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات (انظر المرفق).

(توقيع) الدكتور أ. ج. رافان فرهادي
السفير الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

تقرير أفغانستان القطري المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقراري مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣) و ١٥٢٦ (٢٠٠٤)

وفاء بالتزامات أفغانستان كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، وامتثالاً لقرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تقدم الحكومة الأفغانية هذا التقرير بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ الفقرتين ٦ و ٧ من القرار ١٤٥٥ ضد حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات والأفراد الذين يُشتبه في تمويلهم أو تخطيطهم أو دعمهم أو تسهيلهم أعمالاً إرهابية أو إعدادهم لها أو ارتكابهم إيها.

مقدمة

وُضعت أسس الحكومة الحالية لأفغانستان والعملية السياسية الجارية، بتصميم أكيد على محاربة منظمي الطالبان والقاعدة الإرهابيتين، بعد النجاح في إبرام اتفاق بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. غير أن الحملة ضد منظمي الطالبان والقاعدة الإرهابيتين وحلفائهما العسكريين الأجانب في أفغانستان ليست ظاهرة لاحقة للحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ذلك أن المقاومة ضد الخطر المتزايد للجماعات الإرهابية تعود إلى عام ١٩٩٤، عندما ظهر الطالبان أول الأمر مدّعين أنهم منقذو الشعب الأفغاني، غير أن طالبان ما لبثت أن كشفت بعد ذلك عن طبيعتها الحقّة كمنظمة إرهابية خطيرة تدعم الإرهابيين من كل أنحاء العالم وتساعدهم وتوفر لهم ملاذاً آمناً.

وعلى الرغم من الاستيلاء على العاصمة كابل، لم ينجح الطالبان أبداً في إخضاع البلد برمته أو في الحصول على الاعتراف السياسي من الأمم المتحدة، بسبب المقاومة العسكرية من جانب الحكومة الشرعية المتمركزة في شمال البلاد.

وغيّرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الحالة بكاملها داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء. وبدعم من المجتمع الدولي وقوات الحلف المضاد للإرهاب، أطاحت الحكومة الأفغانية الشرعية، التي تعترف بها الأمم المتحدة، بنظام الطالبان وحلفائه الإرهابيين. ونتيجة للحوار السياسي بين الأطراف الأفغانية في بون، تم نقل السلطة وأصبحت الإدارة المؤقتة بزعامة الرئيس حميد كرزاي حكومة أفغانستان الجديدة.

وسهل اتفاق بون الذي رعته الأمم المتحدة ووقعته الفئات الأفغانية في حضور الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، الدكتور الأخضر الإبراهيمي، وضع ترتيبات مؤقتة في انتظار إعادة إنشاء مؤسسات حكومية دائمة في أفغانستان. وأعرب المشاركون في اتفاق بون بقوة عن تصميمهم على النهوض بالمصالحة الوطنية وعلى احترام حقوق الإنسان والعمل من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلاد. وإضافة إلى ذلك، ووفقا لما تم الاتفاق عليه في الاتفاق، تولت الإدارة المؤقتة في أفغانستان مسؤوليات الدولة، ونالت التأييد باعتبارها الجهة الوحيدة التي أنيطت بها السيادة في أفغانستان. وتضطلع الإدارة المؤقتة بمسؤولية تمثيل أفغانستان في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة وكافة المؤسسات والمؤتمرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية الأخرى.

وبعد التوقيع على الاتفاق توجّب على جميع التنظيمات المسلحة المناهضة لمنظمي الطالبان والقاعدة الإرهابيتين في البلاد العمل تحت قيادة وإشراف الإدارة المؤقتة، وإعادة تنظيمها وإدماجها وفقا لمتطلبات ومقتضيات المؤسسات الأمنية والقوات المسلحة الأفغانية.

أولا - الالتزامات الدولية

كأي بلد آخر في فترة ما بعد النزاع، تمر أفغانستان بمرحلة انتقالية، وتنتقل ببطء ولكن باطراد نحو بناء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. وكما تم الاتفاق عليه ذلك في بون، تلتزم الحكومة الأفغانية بالفقرة ٤ من البند الختامي للاتفاق، التي تنص على ما يلي: "تتعاون الإدارة الانتقالية مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة". واعترافا بأهمية هذه المسألة، ووفقا لاتفاق بون، وجميع قرارات مجلس الأمن، أعلنت حكومة أفغانستان أن مكافحة الإرهاب أهم أهداف سياساتها. وتنتهج البلاد في سياساتها منهجين متكاملين ولكن منفصلين كما يلي:

١ - مكافحة الإرهاب جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي في إطار مجهود دولي للتخلص من بلاء الإرهاب على الجبهة الدولية، ومواصلة محاربة منظمي الطالبان والقاعدة الإرهابيتين على الجبهة الداخلية إلى أن يتم استئصالهما؛

٢ - إنشاء دولة إسلامية ذات سيادة تستند إلى مبادئ سيادة القانون. بموجب الدستور؛ والحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والازدهار الاقتصادي.

وعلى الرغم من التحديات، تسعى الحكومة الأفغانية بعزم لتحقيق هذه الأهداف، بدعم ومساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ثانيا - قرارات مجلس الأمن:

تتقيد أفغانستان، بوصفها عضوا ملتزما في الأمم المتحدة، بجميع متطلبات قرارات مجلس الأمن. وتمثل الحكومة الأفغانية لمتطلبات أنشطة مكافحة الإرهاب، وتشارك فيها بنشاط، على نحو ما تقضي به قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، و ١٣٦٣ (٢٠٠١)، و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، و ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، و ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، و ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

ثالثا - الإطار التشريعي:

يندد دستور أفغانستان الجديد الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بعبارات قوية بأي عمل إرهابي، ويعد باتخاذ جميع التدابير لمنع أي نوع من أنواع الأنشطة الإرهابية. وتنص المادة ٧ من الدستور على ما يلي:

”تمثل الدولة ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها أفغانستان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتمنع الدولة جميع أنواع الأنشطة الإرهابية وإنتاج المخدرات وقربيها“.

رابعا - الصكوك والمعاهدات الدولية:

الحكومة الانتقالية لأفغانستان طرف في الصكوك الدولية التالية الهادفة إلى كبح الإرهاب بكافة أشكاله، ومظاهره:

- ١ - الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، التي تم التصديق عليها في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛
- ٢ - اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، التي تم التوقيع عليها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ والانضمام إليها والتصديق عليها في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٩؛
- ٣ - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، التي تم التصديق عليها والانضمام إليها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤؛
- ٤ - النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم الانضمام إليه في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛

- ٥ - اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية؛ والمعاقبة عليها، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ٦ - الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ٧ - اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ٨ - البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ٩ - اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، التي تم التوقيع عليها في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٠ - البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، الذي تم التوقيع عليه في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١١ - اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، التي تم التوقيع عليها في ١ آب/أغسطس ١٩٩١، والتصديق عليها في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٢ - الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٣ - الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٤ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تم التوقيع عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والتصديق عليها في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٥ - اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي تم التوقيع عليها في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، والتصديق عليها في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- ١٦ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

خامسا - مكافحة المخدرات:

تمثل مسألة المخدرات في أفغانستان شاغلا متناميا للحكومة الأفغانية، فضلا عن المجتمع الدولي، ما دام الجزء الأكبر من إنتاج الأفيون يكرر ويصدر إلى الخارج. وقد أنتجت

أفغانستان ٦٠٠ ٣ طن متري من الأفيون في عام ٢٠٠٣، حسب ما أوردته الأمم المتحدة. وتذكر الحكومة الأفغانية أن الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والإرهاب الممول من موارد المخدرات غير المشروعة تزيد من الخطر الذي يتهدد السلام والاستقرار على الصعيدين الداخلي والدولي على السواء.

وللتصدي لهذه المشكلة الخطيرة، اتخذت الحكومة بعض الخطوات الملموسة؛ ففي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أصدر الرئيس كرازاوي مرسوما يقضي بحظر زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة مرسوما آخر لتنفيذ حملة الاستئصال. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ كذلك، صدر مرسوم رئاسي آخر لتعزيز إنفاذ الحظر المفروض على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عهد الرئيس إلى مستشار الأمن الوطني السيد زالماني رسول بمهمة الإشراف على التدابير المتخذة ضد زراعة الأفيون وإنتاجه والاتجار به.

وفي عام ٢٠٠٣، أقرت الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات. ويتمثل هدف الاستراتيجية في القضاء التام على خطر المخدرات بحلول عام ٢٠١٣. وللقضاء على مشكلة المخدرات ولتنفيذ الاستراتيجية، اتخذت الحكومة الأفغانية الخطوات التالية:

- إنشاء مديرية مكافحة المخدرات لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية في مجموع أرجاء البلد ورصده وتقييمه.
- الشروع في إنفاذ قانون جديد متعلق بالمخدرات طبقا لاتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمخدرات.
- إنشاء الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات، مما يفسح السبيل أمام تعاون أكبر بين السلطات الأفغانية ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الدولية.

ومن المستجديات في هذا الميدان عقد ” المؤتمر الدولي لمكافحة المخدرات في أفغانستان“ في كابل خلال شباط/فبراير ٢٠٠٤. وبيّن المؤتمر الميادين الرئيسية التي يتعين أن تتخذ في إطارها الإجراءات اللازمة في المستقبل لتنفيذ جهود الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات.

سادسا - التعاون الإقليمي:

- في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، انضمت أفغانستان إلى مؤتمر قمة شاركت فيه ١٦ دولة في كازاخستان ووقع إعلانا لمكافحة الإرهاب يُلزم الأطراف الموقعة عليه

بـ ”بالتنديد بجميع أشكال الإرهاب ومظاهره متى وحيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها“.

- وبعد النجاح الذي تكللت به الاجتماعات الثنائية التي عقدت مع البلدان المجاورة، تم التوصل إلى اتفاقات لتعزيز التعاون في ميادين تبادل الاستخبارات المتعلقة بالإرهاب وتنقل الإرهابيين عبر الحدود وكذا بشأن زيادة تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب داخل المنطقة.

سابعاً - اللجنة الثلاثية:

تلتزم باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة في إطار اللجنة الثلاثية بالعمل سوياً للمبادرات الرامية إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة. وتتمثل مهمة اللجنة في معالجة القضايا التي تكون محط اهتمام مشترك مثل الأمن عبر الحدود، والإرهاب، وتبادل المعلومات، والاستجابة الفورية بتوفير المعلومات واتخاذ الإجراءات. وثمة اتفاق لتهدئة التوتر عبر الحدود، وتعزيز الاستقرار الحدودي، وبناء الثقة المتبادلة، وزيادة الشفافية، وتمهيش المتطرفين، واقتراح آليات لمراقبة الحدود ورؤيتها. ويترأس الجانب الأفغاني من اللجنة المسؤول الأمني الأعلى للدولة، مستشار الأمن الوطني لدى الرئيس.

وسيجتمع ممثلو اللجنة الثلاثية بشكل منتظم. وتتناوب الدول الأعضاء على احتضان الاجتماعات. وقد تعقد اللجنة اجتماعها السابع قريباً.

ولتيسير الاضطلاع بمهام اللجنة بفعالية، قرر المندوبون إنشاء لجنتين فرعيتين هما:

- اللجنة الفرعية لتبادل المعلومات العسكرية وتنسيقها
- اللجنة الفرعية المعنية بالمراكز الحدودية

ويتوقع أيضاً أن تجتمع اللجنتان الفرعيتان مرة في الشهر تقريباً وأن تبغيا ملاحظتهما للجنة.

ثامناً - تنظيم المعاملات المالية:

المصرف المركزي: ينص الدستور على متطلبات إنشاء المصرف المركزي الأفغاني. وقد أنشئ المصرف لتزويد المواطنين والمجتمع الدولي بالمساعدة في المعاملات الدولية، فضلاً عن توفير آلية لتنظيم الممارسة المصرفية. وسيتم إنشاء المصرف المركزي تنظيم وفحص المعاملات بالعملة الأجنبية، وملكية الحسابات من قبل كيانات أجنبية تحظى بالموافقة،

والإشعار عن المعاملات الكبيرة التي تتم في إطار الحسابات الشخصية أو حسابات الشركات على السواء.

تاسعا - عمليات الجيش الوطني الأفغاني في مجال مكافحة الإرهاب:

- تم التوقيع، بموجب قرار رئاسي صادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على إنشاء الجيش الوطني الأفغاني لتنظيم الدفاع وإضفاء الطابع المركزي عليه. وقد أصبحت القوات العسكرية الأفغانية السابقة، والمجاهدون والجماعات المسلحة الأخرى في أفغانستان تخضع لقيادة وسيطرة وزارة الدفاع.
- بدأ إصلاح وزارة الدفاع وإعادة تنظيمها وتزويدها بضبط الأركان العامة في ربيع عام ٢٠٠٣، ومهد ذلك السبيل لتعيين ٢٠ شخصا في مناصب القيادة العليا و ٩٨ شخصا في مناصب أدنى رتبة، على أساس الاستحقاق والخبرة ومع مراعاة التوزيع العرقي العادل. وخضع الضباط الأركان لطائفة متنوعة من التدريبات المتخصصة أثناء العمل.
- تم إنشاء مركز كابل للتدريب العسكري وهو بمثابة موقع التدريب الأول للجيش الوطني الأفغاني. وتولى الجيش الوطني الأفغاني المسؤولية الكاملة عن إجراء التدريب الأساسي للجنود وهو في المراحل النهائية لتولي التدريب الأساسي للضباط، ومن المتوقع أن يتولى التدريب الأساسي لضباط الصف في أواخر ربيع العام ٢٠٠٤. ونشرت وحدات القتال التابعة للفيلق المركزي ميدانيا لدعم الجهود الرامية إلى القضاء على العناصر الباقية من الطالبان والقاعدة.
- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نشرت وحدات الجيش الوطني الأفغاني في مزار الشريف دعما لبرامج احتواء الأسلحة الثقيلة.
- أثناء مجلس لويا جيرغا الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تم نشر الجيش الوطني الأفغاني في كابل والمناطق المجاورة لكفالة أمن المشاركين في هذا الحدث الوطني التاريخي.
- تمكن الضباط والفنيون وموظفو إنفاذ القانون التابعون لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية والمديرية الوطنية للأمن بفضل جهودهم الدؤوبة من مصادرة وتدمير مستودعات ومخازن للأسلحة الثقيلة كان يسيطر عليها الإرهابيون.
- وعلاوة على ذلك، جرى تدريب عدد من أفراد الشرطة والاستخبارات النظاميين وتم فرزهم على المراكز الأمنية الحساسة. ومثل ذلك استراتيجية ناجحة للحكومة.

فعلى سبيل المثال، اضطلعت أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون الأفغانية بدور مهم في الإفراج عن الرهائن الوطنيين والدوليين الذين كانوا محتجزين لدى الإرهابيين.

عاشرا - المديرية الوطنية للأمن:

تخضع المديرية الوطنية للأمن لبرنامج مهم للإصلاح وإعادة الهيكلة، سواء في كابل أو في مكاتب المقاطعات. ولمواجهة التحديات الأمنية بفعالية في أفغانستان، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، يجب توفير موارد أكبر للوفاء بحاجة المديرية في ميادين السوقيات، وخاصة معدات الاتصال والنقل، حتى يتسنى لها الوصول إلى المناطق النائية من البلد.

وأنشأت المديرية فيها وحدة خاصة للقيام بجمع المعلومات المتعلقة بالإرهاب وتقييمها وتبادلها. ووضعت المديرية ترتيبات مع بعض البلدان المجاورة لتبادل المعلومات بشأن الإرهابيين والإرهاب والسياسات الحكومية بشأن مكافحة الإرهاب، ويحتمل وضع ترتيبات لتسليم الإرهابيين المزعومين.

حادي عشر - الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان:

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قدمت الوكالة الكندية للتنمية الدولية منحة تتراوح قيمتها بين ٣ ملايين و ٥ ملايين دولار كرأس مال ابتدائي لإنشاء صندوق استئماني يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحسين القانون والنظام، بما في ذلك البرامج المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ويدعم الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان جهود الحكومة من أجل ترسيخ القانون والنظام، بتقديم المساعدة لقوة الشرطة وتمويل جزء مهم من تكاليفها المتكررة. كما سيساعد في شراء المعدات غير المهلكة كالمركبات، والوقود، والتجهيزات الأمنية للطرق الرئيسية، وإصلاح مرافق إدارة الشرطة، وتدريب الشرطة، والتطوير المؤسسي.

ثاني عشر - سياسة عامة قوية:

ما انفكت الإدارة الانتقالية لأفغانستان تنهج سياسة حكومية رسمية تقيد في إطارها بالتزاماتها القائمة لتنفيذ التدابير التي ينص عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ودعما لسياسات الدولة، لم يتردد الرئيس عن التعبير عن شواغله أمام مستمعيه في الداخل والخارج. وفيما يلي

أمثلة على سبيل التمثيل لا الحصر، على اهتمامات الرئيس كرازاى بشأن الإرهاب ورغبته في الأخذ بتدابير لمكافحة الإرهاب.

بيان الرئيس حميد كرازاى في نيويورك بشأن: "أسباب الإرهاب وآثاره في أفغانستان"، من تنظيم الحكومة النرويجية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣:

"ندرك أن الإرهاب تهديد عالمي وأن دحره يتطلب لذلك جهدا عالميا. ولأن الإرهاب تهديد للحضارة، فإن التغلب على عدو البشرية هذا يتطلب التعاون بين الحضارات. وقد شكل هذا الفهم الحجر الأساس في الحرب على الإرهاب، والمنطق الذي يستند إليه الشعب الأفغاني في دعم الحرب".

بيان الرئيس حميد كرازاى: الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة، الأمم المتحدة، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

"ما زال الكفاح ضد إنتاج المخدرات والاتجار بها متواصلا. ونرى أن ثمة علاقة مباشرة بين المخدرات والإرهاب، ومن مصلحتنا الوطنية المطلقة أن نكافحهما معا. فكلاهما من التحديات العابرة للحدود الوطنية. ويجب علينا في المنطقة وفي المجتمع الدولي أن نتخذ القرار الاستراتيجي بروح الشراكة الحقيقية لمكافحة هذين التهديدين".

بيان الرئيس حميد كرازاى: مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز، كوالالمبور، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

"يدرك الشعب الأفغاني الثمن الباهظ للحرب والعنف والتوق إلى السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة. وتلتزم أفغانستان بأن تحافظ على علاقات ودية جدا مع جيرانها والمجتمع الدولي، وبأن تظل شريكا مرنا في خضم الحرب على الإرهاب. إن تحقيق الأمن والرخاء في أفغانستان هو وسيلة لتعزيز الأمن والرخاء في المنطقة والعالم أجمع".

ثالث عشر - الدين ومحاربة الإرهاب:

دعت الدولة علماء الدين إلى المشاركة في تدريب المواطنين على التقيد بالمبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية الإسلامية وفهمها بشكل أفضل، مثل العدل والقسط، وسيادة القانون في الإسلام، فضلا عن إدانة الإرهاب والعنف والمخدرات.